## الدولار الى اين؟

## مروان اسكندر

سعر صرف الدولار بالنسبة للبنانيين العاديين اصبح القضية الكبرى، فاصحاب الحسابات بالدولار وقد كانوا يمثلون اكثر من 80% من اصحاب الودائع تعرضوا لبرنامج غير قانوني وضع من قبل جمعية المصارف بقيادة رجل كل المعروف عنه انه ينتمي الى فريق رئيس البلاد، ولفترة طويلة كان يمثل مصرفيًا قريب لرئيس سوريا الذي اصبح مع تلاعب اسعار الدولار ومشتقات النفط من اغنياء المنطقة وملاحق في بلده لتسديد ضرائب على مستوى 10 مليارات دولار.

لقد كان رجل الاعمال هذا يسيطر على 20% من اسهم بنك بيروت، لسنوات ينشر ميزانيات تبين انه البنك الانشط في فتح اعتمادات استيراد المشتقات النفطية.

عام 2013 بلغ حجم المستوردات للمشتقات النفطية الى 4.8 مليار دولار وعام 2014 بلغ حجم المستوردات المذكورة 8.8 مليار دولار لكن عائدات مبيع جزء غير بسيط من المستوردات هذه صدر الى سوريا دون ان يعود الى لبنان سوى جزء من حاصلات مبيع من المستوردات والربح سجل ارتفاعًا في ميزانية البنك دون ان يكون

تحقق في لبنان، وبالتالي لبنان كان يغذي سوريا بقيمة من مجموع كلفة استيراد المشتقات وكان من الواضح ان استمرار هذه العملية سيؤدي الى ضائقة مالية

على صعيد توافر الدولارات، وهكذا كان ومع ذلك تكرست رئاسة جمعية المصارف للسيد سليم صفير الذي بدأ حياته المصرفية موظفًا بسيطًا في البنك اللبناني الكندي، ومن بعد مديرًا عامًا لبنك اسسه عصام فارس نائب رئيس مجلس الوزراء وعمل في لبنان، وجنيف ومن بعد تآلف فريق من مساهمي هذا البنك بعد حله حبيًا لمساهمين في بنك بيروت الذي كان اسسه رجل اعمال لبناني مميز توفي مؤخرًا بعد تصفيته بنك بيروت، ومجمع الجفينور اي رجل الاعمال البارز والمحسن الكبير خالد العصيمي.

انتقل سليم صفير الى رئاسة بنك بيروت وخلال السنتين المنصرمتين وفي موقعه كرئيس لجمعية المصارف سبب تذكيته من قبل الرئيس ميشال عون كان شاهدًا على تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية وهذا السعر بالمناسبة كان 3.7 ل.ل للدولار بتاريخ انتخاب الرئيس بشير الجميل عام 1982 وقد اصبح بقيادة ادمون نعيم لمصرف لبنان ومن بعد الشيخ ميشال الخوري 2850 ل.ل للدولار في ايلول 1992، بكلام آخر انهار سعر صرف الليرة خلال 10 سنوات بنسبة 770 بالمئة، والانهيار منذ تأليف حكومة حسان دياب عام 2019 حتى اليوم اي خلال 3 اعوام كان بنسبة 262 بالمئة ولا زال الاتحدار متسارعًا لان قوانين افلاس البنوك جرى تجاهلها من قبل حكومات هذا العهد والسيد سليم صفير الذي يقضي فترة رئاسة ثانية لجمعية المصارف بادر الى اتخاذ قرارات مع مجلس ادارة متساهل تجاه العهد باقفال البنوك 15 يومًا منذ سنتين، ومن بعد 10 ايام منذ سنة واليوم (الاثنين بتاريخ 202/9/19) لفترة ثلاثة ايام، وخلال هذه الفترات التي ترفع مستوى الحذر لدى المواطنين خاصة منهم من دفعوا الى سحب ودائعهم بالدولار مقابل 8 ملايين ل.ل مقابل الالف دولار. والمصرفيون اللذين شطبوا ودائع بآلاف بل بعشرات ملايين الدولارات، سوقوا حسابات ربح بيع الدولارات ما بين 25 الف ل.ل للدولار و25 الف ل.ل، بكلم آخر الالف التي قبضها المودع 8 ملايين لىل بيعت من قبل اصحاب المصارف ما بين ال52 مليون ل.ل وال 35 مليون ل.ل، وليس هنالك من يحاسب كبار المتلاعبين في السوق وكل اللوم يوجه للبنك المركزي علمًا بان مسؤولية الانهيار تعود الى فساد برامج معالجة مشكلة الكهرباء، وفساد زيادة اكلاف شركات يحاسب كبار المتلاعبين في السنوق وكل اللوم يوجه للبنك المركزي علمًا بان مسؤولية الدي خسائر وليس هنالك من يحاسب حتى على استثجار مبني بعشرات ملايين الطاقة الاسبق نقولا صحناوي عين 500 من مناصري التبار وحول نتائج السابقة الى خسائر وليس هنالك من يحاسب حتى على استثجار مبني بعشرات ملايين والنظام البنان والنظام المنان والنظام المنان والنظام المنان والنظام البنان والنظام المنان طالم المنان والنظام المنان والنظام المنان المنطر والمنان المنان ما بين نظام لبنان

اعادة تنظيم قطاع المصارف تستوجب تنشيط المصارف المتمتعة بسيولة مقبولة، ولنذكر المعلقين الاقتصاديين بان البنك المركزي الاوروبي، والبنك المركزي الاميركي والبنك المركزي اليابان المركزي اليابان واليابان واليابان بالمركزي العامين واليابان المتحدة والصين واليابان باكثر مما هو لبنان مدين قياسًا على الدخل القومي.

لقد كان بإمكاننا في آذار عام 2020 اعادة جدولة دين اليوروبوند وكان يبلغ 34 مليارًا بداية ترصد منها 80% من اصل الدين مدفوعات لاصحاب الاسهم قبل التوقف عن الدفع بقرار خاطئ اوصى به رئيس وزراء جاهل لاصول العمل الاقتصادي ومحامي دولي تولج وزارة ولم يكن ضليع في قضايا اعادة تقسيط الديون الدولية فاستسهل التوصية بايقاف الدفع، وكانت المصيبة والخسائر.

كيف يحصل المواطن البولوني على ودائعه والبنك المركزي الاوروبي مدين باكثر بكثير تجاه الدخل القومي ل29 بلدًا عن دين لبنان، وكيف تتمكن رئيسة البنك المركزي الاوروبي من التوصية من جديد بتوفير كميات من اليورو للبنوك والشركات الكبرى والمستهلكين لفواتير الكهرباء والطاقة...الجواب هو ان البلدان الاوروبية لا تزال تحوز كاليابان والولايات المتحدة على ضرورة الاستمرار في تأمين فرص العمل لمواطنيها ودولتنا تقرر مضاعفة كلفة معاشات القطاع العام ثلاثة اضعاف ولا تحوز الامكانية وتتوجه لإلقاء اللوم على البنك المركزي الذي ليس بيده قرار الاستقراض والاصدار.